

فوضت فلانا في الأمر (*)

« يشيع هذا الأسلوب كثيراً في اللغة المعاصرة ، ومعناه :

أَتَبَّتُ فلانا ، أو وَكَّلْتَهُ عني في أمر من الأمور . وقد يبدو هذا الاستعمال مخالفاً لما ورد في اللغة ؛ إذ الفصيح فيها أن يقال : فوضت أمرى إلى فلان بمعنى تركته له ، وأسلمته إليه ، منه قوله تعالى : « وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ » .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب المعاصر يمكن أن يجاز :

إما على أن الكلام فيه من قبيل نزع الخافض ، وهو كثير في اللغة العربية . ومنه قول الشاعر : « تَمْرُونُ الدِيَارِ . . . » ، أي تَمْرُونُهَا .

وإما على تضمين « فوض » معنى « أناب » ، أو « وكل » .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول من يقول : (فوضت فلانا) وما يصاغ منه في لغة السياسة من قولهم : الوزير المفوض ونحو ، ذلك » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الخامسة والمشرين من مجلس المجتمع في الدورة نفسها .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- عرض الأستاذ محمد شوق أمين لهذا التعبير في مناسبة حديثه عن توجيه لفظ المفوض على صيغة اسم المفعول ، وذلك في مذكرته : « ثلاثة متشابهات » ويرى الأستاذ شوق أمين أن الكلام في المفوض مثل الكلام في المأذون أي أنه على حذف الحرف واستتار الضمير في اسم المفعول فأصل المفوض : المفوض إليه .

أنظر البحث للأستاذ محمد شوق أمين بعنوان : « ثلاث متشابهات » (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٥٦) .